Bölge Çalışmaları Dergisi
Araştırma Makalesi
Cilt: 2, Sayı: 1, s. 83- 96
Geliş Tarihi: 26.04.2023
Kabul Tarihi: 12.05.2023

Journal of Area Studies
Research Article
Vol. 2, No. 1, p. 83-96
Submitted: 26.04.2023
Accepted: 12.05.2023

# السياسة الفرنسية في تشاد.. ماضيها وحاضرها ومآلات مستقبلها

**Ahmat Mahamat OUMAR / أحمد محمد عمر ساعد** *

**الملخص**

سيكون تركيز هذه الدراسة على السياسات الفرنسية في دولة تشاد في الوقت الذي أصبح فيه الوجود الفرنسي على المحك فيما كان يعرف بمناطق النفوذ الفرنسي خاصة في تلك الدول الناطقة باللغة الفرنسية بما فيها تشاد التي تعتبر بطبعها ذات أهمية كبيرة بالمقاييس الجيوسياسية نظرا لموقعها الجغرافي المميز في قلب القارة الأفريقية فضلا عن مساحتها الجغرافية الشاسعة وثرواتها الطبيعية الهائلة التي تسيل لعاب الفرنسيين الذين يحاولون باستماتة للحفاظ على مثل هذه المناطق الحيوية وإبقائها تحت السيطرة في ظل التنافس الدولي والإقليمي في أفريقيا، مع الإشارة إلى وجود شركاء فاعلين مثل تركيا وروسيا والصين الذين لديهم ثقل في النظام الدولي وقبول واسع في الساحة الافريقية

الكلمات المفتاحية: تشاد، فرنسا، السياسة الفرنسية.

**Abstract:**

The focus of this study will be on French policies in the state of Chad at a time when the French presence has become at stake in what was known as the areas of French influence, especially in those French-speaking countries, including Chad, which is considered to have an important political and security weight in the eyes of the French. Chad's vast geographical area and enormous natural wealth appeal to the French, who are trying desperately to preserve such vital areas and keep them under control in light of the international and regional competition in Africa, against such active partners as Türkiye, Russia and China, which have weight in the international system and wide acceptance in African arena.

**Keywords**: Chad, France, French Politics.

* أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كارابوك، تركيا, ahmetmahamatoumar@karabuk.edu.tr , ORCID: 0000-0002-0365-3432

**المقدمة**

تعد فرنسا واحدة من بين الدول الأوربية التي تورطت في احتلال القارة الأفريقية وتسببت في إيذاء الإنسان الأفريقي بشكل أو بآخر أثناء فترات اجتياح الرجل الغربي للجنوب بحثا عن الثروة لبناء قدراته الاقتصادية والعسكرية والمعرفية على حساب الشعوب الأخرى. وقد انطوت تلك الفترة على ما يبدو بكل آلامها ومآسيها وأصبحت إلى حد كبير ضمن مخلفات التاريخ؛ لكن فرنسا لا تزال متشبثة بسياسات تلك الحقبة الاستعمارية بكل أوجهها الاستعلائية والاستغلالية المتمثلة في نهب الثروات واستلاب حصيلة عرق جبين الإنسان الأفريقي والتشادي على وجه الخصوص. وهذا ما يمكن النظر إليه عبر نافذة السياسة الفرنسية في تشاد بأدواتها المختلفة بما في ذلك الوجود العسكري الفرنسي في هذا البلد، ومآسي الفرنك سيفا ( Franc CFA) وقصص التدخل في الشئون الداخلية لتشاد، وما إلى ذلك من الممارسات التي يمكننا النظر إليها بإمعان في النموذج التشادي الذي يعطينا خلاصة ما يجري في بقية الدول الأفريقية المُفَرْنَسَة التي تشبه حالها حال تشاد. وليس خافيا على أحد بأن السياسة الفرنسية في القارة الأفريقية وخاصة في تلك البلدان التي خضعت للاحتلال الفرنسي باتت محل جدل وانتقادات وشكوك في السنوات الأخيرة فيما يمكن التعبير عنه بأن الإنسان التشادي كغيره من مواطني الدول الأفريقية المفرنسة قد ضاق ذرعا بتلك السياسات الاستعلائية الاستعمارية وبات بشكل أو بآخر يفكر في الخروج من تلك العباءة الكلونيالية وتقرير مصيره بنفسه والبحث عن شركاء حقيقيين يتبادلون المنافع وينئون بأنفسهم عن فرض الإملاءات والتدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية كما هي عليه الحال في العلاقات بين أفريقيا وكل من الصين وتركيا والهند وروسيا التي بات حديث الساعة في الآونة الأخيرة.

في إطار هذه الجدلية تظهر جملة من الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة صريحة، ومن بينها: ما الذي تمثله تشاد بالنسبة لفرنسا وما هي الأسس التي تستند إليها السياسة الفرنسية في هذا البلد؟ وهل تتعامل فرنسا مع تشاد من باب الندية كدولتين مستقلتين يتمتع كل منهما بكامل السيادة أو أن فرنسا تنظر إلى تشاد من نافذة الحقبة الاستعماريةّ؟ وما هي المصالح الفرنسية في تشاد أصلا وهل هناك منافع متبادلة أم أن هناك طرف يدفع وآخر مستفيد؟ وأسئلة أخرى يمكن طرحها ومحاولة الإجابة عليها من خلال النظر إلى مضامين السياسة الفرنسية في تشاد من حيث الخلفية التاريخية والأسس والمرجعيات التي تستند إليها ومدى تجذرها وتأثيرها على الدولة التشادية من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية وكذا الثقافية، مع استشراف مآلات مستقبل السياسة الفرنسية في تشاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية في القرن الحادي والعشرين.

**لمحة عن تشاد**

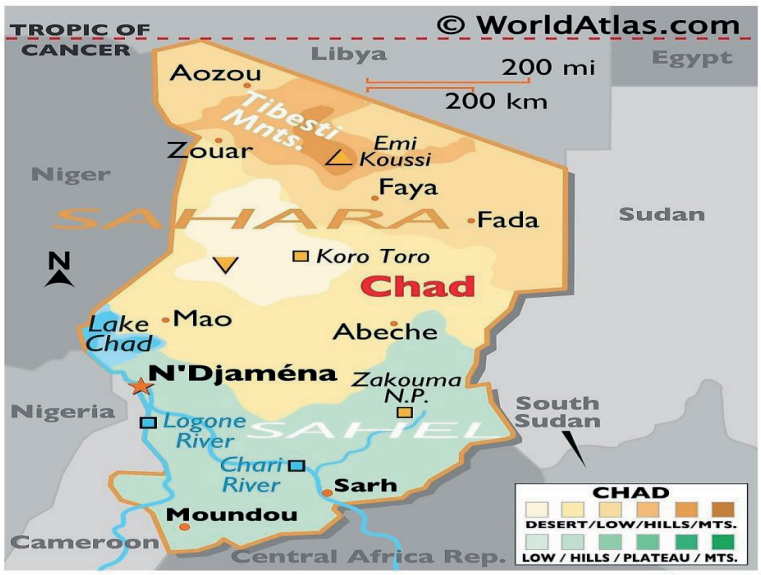


خريطة جمهورية تشاد (World Atlas, Maps Of Chad)

تتميز تشاد بعدة خصائص من بينها أنها تحتل موقعا جغرافيا مميزا في قلب القارة الأفريقية بمساحتها التي تبلغ 1,284,000 كلم2 وتكون بذلك في الترتيب الخامس أفريقيا والحادي والعشرين عالميا ( Largest Countries in the World). ونظرا لموقعها الجغرافي الرابط بين شرق القارة الأفريقية بغربها وشمالها بمناطقها الاستوائية أصبحت تشاد محورا لالتقاء ثقافات متعددة ناتجة عن التعايش القائم بين مختلف القبائل التي شكلت المجتمع التشادي المعروف اليوم في تلك البقعة التي يمكن تسميتها بقلب أفريقيا النابض.

وباعتبارها جزء لا يتجزأ من حضارة وادي النيل سواء من الناحية الجغرافية أو الديموغرافية والدينية وغير ذلك فقد قامت في هذه المنطقة حضارات ونظم سياسية متعددة تركت إرثا حضاريا نجد معالمه في حضارة الصاو أو الكنعانيين في غرب البلاد (أيوب، 2008). وكذلك آثار منطقة عنيدي (Ennedi) التي تعود إلى نحو 10 آلاف عام خلت ( Trust For African Rock Art).

فضلا عن ذلك فقد نشأت في أرض تشاد الحالية خاصة في جزئها الشرقي المحادد للسودان وكذا الجزء الغربي على ضفاف بحيرة تشاد ونهري شاري (Chari) ولوغون(Logon) نظم سياسية عديدة أبرزها امبراطورية كانم(Kanem) التي امتدت في الفترة ما بين 700-1894، ومملكة باقرمي(Bagirmi) التي ظهرت منذ عام 1522 واستمر بقاؤها حتى عام 1897، وكذا مملكة وداي(Wadai) التي عرفت منذ عام 1615 في شرقي تشاد وبقيت مركزا حضاريا حتى عام 1909 وغيرها (إدريس، 2004). وتعتبر هذه الممالك من أكبر الممالك الإسلامية التي عرفتها بلاد السودان، كما أنها تعتبر الأساس الذي تشكلت منه دولة تشاد الحديثة.

وقد كانت لهذه الممالك علاقات متعددة الجوانب عبر فترات زمنية مختلفة مع عدد من الدول القائمة آنذاك مثل الامبراطورية العثمانية ومصر ودولة الموحدين .ففيما يتعلق بالعلاقات بين كانم ودولة الموحدين فإننا نجد شخص السفير والشاعر إبراهيم الكانمي الذي مثَّل بلاده كسفير كانمي لدى دولة الموحدين في عهد الخليفة أبو يوسف يعقوب بن يوسف المنصور .(1160-1199) وبالمثل فإن لكانم صلات مع مصر خاصة في عهد الملك الظاهر سيف الدين برقوق-(1336 1399).وكان الأزهر منارة يتجه إليها طلاب العلم من كانم منذ قرون حتى كان لهم رواق خاص يعرف براق برنو)أحمد، 2023).كما كان لكانم علاقات متينة ومتعددة الأوجه مع الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية .وفي ذلك تعتبر معاهدة طرابلس الغرب الموقعة بين كانم والإمبراطورية العثمانية في عام 1555 وكذا الزيارة التاريخية التي قام بها وفد كانمي مكون من نحو 20 فردا إلى إسطنبول في 13 أبريل عام 1574 في عهد السلطان مراد الثالث والسلطان الكانمي إدريس ألوما دليل على قوة العلاقات وتنوع أبعادها) سبيستيان، .(2015 حصيلة ذلك تعني أن مفهوم الدولة بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية ليس جديدا على التشاديين حتى لا يقال إن الفرنسيين هم من نقلوا مفهوم الدولة إلى هذه المنطقة المعروفة اليوم بتشاد .

وقد كانت لهذه الممالك علاقات متعددة الجوانب عبر فترات زمنية مختلفة مع عدد من الدول القائمة آنذاك مثل الامبراطورية العثمانية ومصر ودولة الموحدين. ففيما يتعلق بالعلاقات بين كانم ودولة الموحدين فإننا نجد شخص السفير والشاعر إبراهيم الكانمي الذي مثَّل بلاده كسفير كانمي لدى دولة الموحدين في عهد الخليفة أبو يوسف يعقوب بن يوسف المنصور (1160-1199). وبالمثل فإن لكانم صلات مع مصر خاصة في عهد الملك الظاهر سيف الدين برقوق (1336-1399). وكان الأزهر منارة يتجه إليها طلاب العلم من كانم منذ قرون حتى كان لهم رواق خاص يعرف براق برنو(أحمد، 2023). كما كان لكانم علاقات متينة ومتعددة الأوجه مع الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية. وفي ذلك تعتبر معاهدة طرابلس الغرب الموقعة بين كانم والإمبراطورية العثمانية في عام 1555 وكذا الزيارة التاريخية التي قام بها وفد كانمي مكون من نحو 20 فردا إلى إسطنبول في 13 أبريل عام 1574 في عهد السلطان مراد الثالث والسلطان الكانمي إدريس ألوما دليل على قوة العلاقات وتنوع أبعادها (سبيستيان، 2015). حصيلة ذلك تعني أن مفهوم الدولة بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية ليس جديدا على التشاديين حتى لا يقال إن الفرنسيين هم من نقلوا مفهوم الدولة إلى هذه المنطقة المعروفة اليوم بتشاد.

**بدايات التغلغل الفرنسي في تشاد**

عند ما نراجع صفحات التاريخ فإننا لا نعثر على ملامح صلات قديمة أيا كان نوعها بين التشاديين والفرنسيين على غرار العلاقات القائمة بالفعل مع العثمانيين والمصريين وغيرهم؛ وإنما قد بدأت الصلات الأولى لفرنسا بتشاد مع بدايات التغلغل الغربي نحو القارة الأفريقية خاصة عقب مؤتمر برلين الاستعماري المنعقد في الفترة ما بين 1884-1885 والذي اتجهت بعده كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا لتقاسم منطقة حوض بحيرة تشاد وما حولها، مع العلم أنه كان لفرنسا وجود في السنغال والجزائر وحتى في مناطق أفريقيا الاستوائية منذ بدايات وأواسط القرن التاسع عشر (بواهين، 1987). وإن الوجود الفرنسي في شمال أفريقيا وكذلك في المناطق الاستوائية قد شجع فرنسا على القيام بمحاولة لربط تلك المناطق التي كانت تحت سيطرتهم في الشمال والغرب الأفريقي بتلك المناطق التي تقع في العمق الأفريقي عبر الأراضي التشادية وجنوب ليبيا.

ولتحقيق هذه الغاية فقد بعثت فرنسا في عام 1898عددا من الحملات الاستكشافية والعسكرية من بينها حملة فوليت شانوان (Voulet-Chanoine) التي انطلقت من السنغال عبر نهر النيجر، وحملة فورو- لامي (Foureau-Lamy) المنطلقة من الجزائر عبر الصحراء، وكذا حملة أخرى يقودها إميل جانتيل (Émile Gentil) القادم من أفريقيا الاستوائية خاصة من مستعمرة الكونغو عبر أوبانغي-شاري (Oubangui-Chari) (كسمبارا، 2010). وقد التقت جميع هذه الحملات العسكرية حول بحيرة تشاد بهدف القضاء على حركات المقاومة الرافضة للاحتلال الفرنسي الذي واجه مقاومة شرسة ضمن سلسلة من المعارك الضارية التي نذكر منها على سبيل المثال معركة كونو (Kouno) التي وقعت في عام 1899 ومعركة كسيري (Kousseri) التي استشهد فيها المناضل رابح بن فضل الله وعدد من رفاقه على ضفاف نهر شاري في عام 1900، وكذلك معركتي بير علالي الأولى والثانية اللتين حدثتا بين عام 1901-1902، فضلا عن معركة كروفو (Korufu) في عام 1902 وواقعة جوا (Goa) التي حدثت في عام 1908 (عبد الواحد، محمد داود.، 2017: 57-67) ومعارك أخرى عديدة جسدت بحق مفهوم المقاومة التشادية ضد الاحتلال الفرنسي؛ لكن الفارق الكبير في التسليح بين الفرنسيين والتشاديين عدل كفة الميزان لصالح الغزاة الفرنسيين الذين بسطو سيطرتهم على غربي البلاد بعد استشهاد المناضل رابح بن فضل الله في عام 1900 بعد معارك طاحنة، فيما استمر النضال ضد الفرنسيين في الشرق بقيادة السلطان محمد صالح الملقب بدود مرة حتى عام 1912 (برنارد، 1993)، حيث أحكم الغزاة قبضتهم على مملكة وداي منفذين بعد ذلك سلسلة من التصفيات والمجازر المرعبة مثل مذبحة العلماء التي يعرفها التشاديون باسم (مذبحة الكبكب) التي وقعت بتاريخ 15 نوفمبر 1917 في مدينة أبشة عاصمة هذه المملكة. وهذه المجزرة ما هي إلا واحدة من بين الشواهد التاريخية التي تروي قسوة المحتل الذي قتل جنوده أكثر من 400 عالم في ليلة واحدة وفي مدينة واحدة ذبحا بالسواطير في تلك المدينة العريقة التي تُعرف بدار العلم والعلماء (داود، 2017). وفي الحقيقة فقد كانت فترة الاحتلال الفرنسي لتشاد فترة قاسية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. وكان يجدر بأن يكون كل ما يتعلق بهذه الفترة من أنماط سياسية وعسكرية واقتصادية قد انقضى وطوته صفحات التاريخ بعد ما استعادت تشاد سيادتها؛ لكن في الواقع فإنه لا تزال فرنسا متغلغلة في كل مفاصل الدولة التشادية سواء في الجانب السياسي والعسكري-الأمني أو الاقتصادي وحتى الجانب الثقافي. وعلى هذا الأساس تشكلت معالم السياسة الفرنسية في تشاد كما سيتضح ذلك لاحقا.

**معالم السياسة الفرنسية في تشاد**

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن هناك أفكارا وأيدلوجيات أريد لها أن تنتشر في الساحة الأوروبية وحتى بين أوساط الأفريقيين أنسهم في العهد الاستعماري ومن بينها فكرة أن الأفريقيين ليسوا متمدنين ولم يكونوا من صناع الحضارة، ولا تزال هذه الأفكار سارية في أذهان الفرنسيين بالنظر إلى ما صرح به الرئيس فرانسوا ساركوزي أمام جمع من أساتذة وطلبة جامعة الشيخ أنتا جوب (Université Cheikh Anta Diop) السنغالية أثناء زيارته للبلاد عام 2007 (أوسين، 2007). ولا تختصر القصة على توارث الأفكار والأيدلوجيات فحسب؛ وإنما تتعلق المسألة بواقع السياسات الفرنسية المتشبثة بالإرث الاستعماري الذي لا تزال معالمه واضحة في العلاقات المبنية بين فرنسا والدول الأفريقية خاصة تلك الدول التي وقعت تحت نير الاحتلال الفرنسي في زمن الاستعمار المباشر بما في ذلك تشاد بطبيعة الحال.

إذن، فالسياسة الفرنسية في تشاد كما في دول أفريقية أخرى تقوم على أساس الأيدلوجية الاستعمارية التي ترى الآخر وما يملكه من ثروات عبارة عن ملكية ومصلحة من مصالح المستعمر الفرنسي. كان ذلك في العهد الاستعماري ولا تزال معالمه بارزة حتى يومنا هذا في الوقت الذي تخلت فيه معظم الدول الأوربية عن مثل هذه الأيدلوجيا المقلوبة بعد زوال

الاحتلال المباشر. فبريطانيا على سبيل المثال قد احتلت واستعمرت عددا من دول القارة الأفريقية لكنها لم تعد تترك خلفها قواعد عسكرية في أي من هذه الدول كما أنها لم تفرض عملتها على أي بلد أفريقي. عكس ذلك فقد حاولت فرنسا بكل الطرق بأن تستبدل طريقة استعمارها التقليدي باستعمار حديث بعد المتغيرات التي شهدها النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية بما في ذلك اتساع دائرة نطاق المقاومة ضد المستعمر ولا محالة من الاستقلال فلجأت فرنسا إلى طرق جديدة تضمن بقائها بكل السبل بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات التي تم توقيع بعضها في الأيام الأولى لاستقلال تشاد ( Les échanges franco-tchadiens après 1960)، وكانت هذه الاتفاقيات تتمحور في الجانب السياسي والأمني والاقتصادي وكذا الثقافي، الأمر الذي يعزز من السيطرة الفرنسية على هذا البلد إلى أمد بعيد.

- **الجانب السياسي**

انطلاقا من كون السياسة الفرنسية في تشاد مبنية من الأساس على خلفيات استعمارية فمن هذا الباب يمكننا النظر إلى العلاقات القائمة بين تشاد وفرنسا على أنها تتخطى في واقعها الملموس ألاطر الدبلوماسية التي تقوم عادة بين دولتين مستقلتين يتمتع كل منهما بكامل السيادة والاستقلالية التي يتحرك من خلالها ضمن المنظومة الدولية وفق ما تمليه المصلحة القومية؛ لكن في الواقع فإن فرنسا لا تزال تنظر إلى تشاد من نافذة الحقبة الاستعمارية؛ لأجل هذا فإن فرنسا لا تتردد في التدخل في الشئون الداخلية لتشاد حتى في أدق التفاصيل التي هي من صميم سيادة الدولة التشادية واستقلاليتها. وقد وصل الأمر إلى أن تدخلت فرنسا لتغيير دستور تشاد في عام 2005 وفق ما قاله الرئيس التشادي الراحل إدريس ديبي (الوحدة تشاد، 2005). وإذا كانت فرنسا يمكنها التدخل لتغيير دستور البلاد فلنا أن نتصور الحد الذي يمكن أن تتوقف عنده فرنسا وتعتبره خطا فاصلا بين مفهوم العلاقات بين الدول ومعنى سيادة واستقلالية الدولة التشادية. وفي الواقع فإن التشبث الفرنسي بتشاد يعود إلى عدة أسباب يمكننا ملاحظتها فيما يلي:

1) الموقع الجغرافي المميز الذي تتمتع به تشاد في قلب القارة الأفريقية باعتبارها همزة الوصل بين شمال القارة الأفريقية وأقاليمها المدارية الإستوائية وشرق القارة بغربها جغرافيا وديمغرافيا وحتى ثقافيا. هذا الموقع ذو الأهمية الجيواستراتيجية لم يغب في حسابات السياسة الفرنسية منذ أن أعلنت فرنسا تشاد منطقة عسكرية في عام 1910 وحتى يومنا هذا. ونلاحظ أن هذه الأهمية قد تمت ترجمتها بالفعل في الحرب العالمية الثانية حينما كانت تشاد نقطة تجمع وانطلاق لقوات الحلفاء بقيادة فليكس إيبويه (Félix A. Éboué) وفيليب لكليرك (Philippe Leclerc) الأمر أسهم في تحرير فرنسا بدء من مواجهة الإيطاليين والألمان في ليبيا وتونس وحتى هزيمة النازيين في نهاية المطاف (إريك، 2014). ولا تزال القواعد العسكرية الفرنسية تنتشر في ربوع تشاد كما سيأتي ذكر ذلك لاحقا.

2) كحال معظم الدول الأفريقية فإن تشاد تتمتع بثروات طبيعية هائلة بما في ذلك النفط والغاز والذهب وغير ذلك الأمر الذي يسيل لعاب الفرنسيين ويجعلهم متشبثين بهذا البلد الغني الفقير.

3) في ظل المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي والتي تأتي في إطار ازدياد الفكر المناوئ للسياسة الفرنسية في عموم القارة الأفريقية والذي يعني بوضوح خسارة فرنسا لوجودها في هذه البقعة المهمة بكل المقاييس لدى صناع القرار الفرنسيين الذين يدركون جيدا أن سياسة الشراكة التي تتبعها دول أخرى مثل الصين وتركيا وحتى روسيا ستكون دون أدنى شك محل ترحيب بدلا عن السياسة الاستعمارية الاستغلالية التي تنتجها فرنسا. وبالتالي فإن الفرنسيين يحاولون بشدق من ماء وآخر من نار للحفاظ على وجودهم في تشاد وفي بقية الدول المفرنسة خاصة بعد الأحداث

التي عاشتها جمهورية مالي وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وقبل ذلك رواندا التي خرجت من تحت العباءة الفرنسية لنفس الأسباب التي جعلت الشعب التشادي يخرج عن صمته في حراك 14 من مايو عام 2022 ويقولها بصوت عال وصريح (تشاد حُرَّة فرنسا بَرَّا) أي أن تشاد بلد حر وعلى فرنسا الرحيل. ومفاد ذلك أن الشعب التشادي قد ضاق ذرعا بالسياسات الفرنسية التي أسهمت بشكل أو بآخر في الأوضاع المزرية التي تعيشها تشاد اليوم.

- **الجانب الأمني**

يعتبر الوجود العسكري الفرنسي في تشاد جزء من الاستراتيجية العريضة التي رسمتها فرنسا منذ ستينيات القرن الماضي للبقاء في هذا البلد وإبقائه تحت الهيمنة شأنه في ذلك شأن معظم البلدان الأفريقية التي وقعت تحت نير الاحتلال الفرنسي في الحقبة الاستعمارية. ونظرا للعوامل الجيوستراتيجية التي تتمتع بها تشاد فقد اعتبرتها فرنسا منطقة حيوية بالمفهوم العسكري الذي يسمح لفرنسا بالتحرك نحو بقية أجزاء القارة الأفريقية بسهولة. لذا فقد حرصت فرنسا على استمرار قواعدها العسكرية في هذا البلد حتى بعد استقلاله في ستنيات القرن الماضي. وتنتشر القواعد العسكرية الفرنسية في تشاد في عدد من المدن الرئيسية مثل أنجمينا وأبشة وفايا وفي غيرها، الأمر الذي يعكس رغبة فرنسا في البقاء في تشاد بكامل ثقلها السياسي والعسكري خدمة لمصالحها الأمنية والاقتصادية وتعزيزا لقبضتها على هذا البلد وتقوية نفوذها في المنطقة كجزء من رصيد نفوذها في الساحة الدولية، مع العلم أن أحد أهم ركائز قوة فرنسا هو وجوها في القارة الأفريقية ونهبها لثرواتها سواء في عهد الاحتلال (الاستعمار) أو في وقتنا الحاضر من بوابة االهيمنة السياسية والأمنية والسيطرة الاقتصادية المتمثلة في عملة الفرنك سيفا (Franc CFA) والشركات الفرنسية وغير ذلك. وأن الجزء الأكبر من القواعد العسكرية الفرنسية خارج أراضيها متواجد في دول أفريقية من بينها بطبيعة الحال تشاد والغابون وجيبوتي وكوت ديفوار. والملفت للانتباه هو أن القوات الفرنسية المنتشرة في تشاد لها الحق في التحرك برا وجوا فوق كامل الأراضي التشادية كما أنه ليس بوسع الحكومة التشادية معرفة ما تقوم هذه القوات بنقله إلى داخل الأراضي التشادية أو العكس. والأنكى من ذلك هو أن أهم قاعدة عسكرية جوية فرنسية في تشاد تقع بين الأحياء الشعبية في العاصمة التشادية، وكانت المقاتلات الفرنسية تصدر ضجيجا شديدا وعن قصد على الرغم من كون ذلك يتسبب في انعكاسات صحيحة خطيرة على الأهالي والمواطنين، مع العلم أن مثل هذه الأفعال لا يمكن القبول بها في أي مدينة فرنسية!

خريطة انتشار الجيش الفرنسي في تشاد (محمد زكريا: 2022)

وكان مبرر الوجود العسكري الفرنسي في تشاد هو التعاون الذي تربطه فرنسا على الدوام بفلسفة المساعدة، اي أن تشاد بحاجة إلى فرنسا وأن الوجود العسكري الفرنسي هو استجابة لرغبة تشاد بالإضافة إلى مسألة محاربة الإرهاب، تلك الشمّاعة التي لا اعتقد أنها ستكون السلعة الأخيرة التي تبرر بها فرنسا وجود العسكري في تشاد وفي المنطقة، مع العلم أنه لا توجد أي مؤشرات تدل على وجود عدو محتمل يهدد أمن تشاد يستدعي وجود قوات فرنسية على الأراضي التشادية طيلة الستين عاما.

وعلى الرغم من كل تلك المصوغات غير المتناسقة مع الواقع فإن الأهداف الأساسية هي رغبة فرنسا في السطيرة على تشاد وأبقائها تحت الهيمنة الفرنسية وجعلها قاعدة خلفية تنطلق منها العمليات العسكرية إلى بقية دول المنطقة. وعلى هذا فقد قامت فرنسا منذ أن أسست قواعدها العسكرية في تشاد بعمليات عسكرية عديدة بعضها داخل الأراضي التشادية وبعضها في دول الجوار أو في دول أفريقية أخرى انطلاقا من القواعد العسكرية الفرنسية المنتشرة في تشاد. وعلى سبيل المثال فقد قامت فرنسا في الفترة ما بين 1968-1972 بحملة عسكرية ضخمة عرفت باسم عملية ليموسين (Limousin) (ميشيل، 2013). وكانت هذه الحملة العسكرية الفرنسية تهدف إلى القضاء على عناصر جبهة التحرير الوطني (Frolinat) وهي حركة تشادية مسلحة انطلقت في عام 1966. وكانت تسعى هذه الحركة إلى تحقيق الاستقلال التام لدولة تشاد والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية. وكانت مواقف أنصار هذه الجبهة واضحة منذ الاستفتاء الذي أجرته فرنسا في عام 1958 حيث طالبوا بالاستقلال الفوري والكامل لتشاد؛ لكن فرنسا لا تريد لثورة ذات مبادئ استقلالية مثل فرولينا أن تأخذ زمام الأمور في تشاد فتدخلت بكل ثقلها السياسي والعسكري وحتى الاستخباراتي لإجهاض هذه الثورة التي كانت تقاتل ضد الحكومة المركزية التي يقودها الرئيس أنقارتا تمبلباي الذي كان في بداية أمره متماشيا مع السياسة الفرنسية؛ لكنه انضم أخيرا إلى ركب الفكر الاستقلالي الذي عُرف وقتها بالحركة الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية (MNRCS) إلا أنه فقد حياته في الانقلاب العسكري الذي وقع في عام 1975 والذي قاده ضباط تشاديون خدموا سلفا في صفوف الجيش الفرنسي.

وفي الحقيقة فقد كانت فرنسا منخرطة في معظم الصراعات التشادية التشادية انطلاقا من مصالحها الخاصة تماما كما حدث وأن انخرطت القوات الفرنسية في صد المتمردين التشاديين الذين انخرطوا في صراع مسلح مع الحكومة التشادية في عام 2008 وكذا في عام 2019. فضلا عن ذلك فقد كانت فرنسا تنفذ عمليات عسكرية في دول أفريقية أخرى انطلاقا من دولة تشاد مثلما حدث في 1979 حيث تدخلت القوات الفرنسية المتمركزة في تشاد للإطاحة بالرئيس الأسبق لجمهورية أفريقيا الوسطى جان بيديل بوكاسا (Jean-Bédel Bokassa). بالإضافة إلى ذلك نجد أن القواعد العسكرية الفرنسية في تشاد تعتبر بمثابة القاعدة الخلفية لانطلاق أو دعم العمليات العسكرية الفرنسية في دول الساحل مثل عملية سرفال (Opération Serval) وعملية برخان (Opération Barkhane) وغيرها. وغالبا ما تعمل فرنسا مفردة في هذه المنطقة؛ لكنها تلجأ في بعض الحالات إلى العمل تحت غطاء دولي بهدف اطفاء الصفة الدولية لوجوها وعملياتها العسكرية على غرار عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (يوفور-EUFOR) في عام 2007 والتي تأتي خضم أحداث دارفور (توبيانا، 2007).

في نهاية المطاف فإنه يمكننا القول بأن الوجود العسكري الفرنسي مهما تعددت أسبابه ومصوغاته فإنه لا يعدو عن كونه أداة من الأدوات الصلبة التي تستخدمها فرنسا لبسط نفوذها والتلويح بها في وجه من يحاولون الخروج عن العباءة الاستعمارية المفصلة على المقاس الفرنسي منذ ستينيات القرن الماضي. كما أنه ومن المعلوم بالضرورة أن الوجود العسكري الفرنسي في تشاد لن يحل أي مشكلة أمنية في هذا البلد أو في دول أفريقية أخرى والشواهد التاريخية كثيرة كان آخرها الأوضاع في جمهورية مالي وبركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجميعها فضلت الشراكة مع الروس وغيرهم بدلا عن فرنسا.

- **الجانب الاقتصادي**

يعتبر المحور الاقتصادي هو الأهم في قضية الوجود الفرنسي في أفريقيا بشكل عام وفي تشاد على وجه الخصوص؛ لأنه إذا كان العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للحركة الاستعمارية فإننا نتحدث اليوم عن الاستعمار الجديد الذي بدّل أدواته التقليدية بأدوات جديدة ونتحدث هنا في المقام الأول عن عملة الفرنك سيفا (Franc CFA) التي فرضتها فرنسا على تشاد وعلى دول أفريقية أخرى منذ العهد الاستعماري ولا تزال تسيطر من خلالها على الاقتصاد التشادي حيث كانت تشاد مثل بقية دول الفرنك سيفا التي قسمتها فرنسا بدورها إلى مجموعتين وهي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) التي تشمل 8 دول، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) التي تضم هي الأخرى 6 دول بما فيها تشاد التي كانت تضع 100% من نقدها الأجنبي في الخزينة الفرنسية منذ 1960 وحتى 1973. ثم خُفضت هذه النسبة إلى 65% في الفترة ما بين عام 1973-2005. ثم أصبحت النسبة 50% في عام 2009. ومنذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا فإن ما نسبته 50% من النقد الأجنبي لدول المجوعتين يذهب رأسا إلى الخزينة الفرنسية فيما يسمى بحساب العمليات (des comptes d'opérations) (نيكولاس، د.ت). مما يعنى استمرارية الاستعمار الاقتصادي الذي هو أساس الاحتلال الفرنسي لتشاد في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولقد لعبت مسألة الاستعمار الاقتصادي أدوارا سلبية في قضية التنمية في تشاد، وقد قالها الرئيس التشادي الراحل إدريس ديبي بوضوح بأن هذه العملة كانت عائقا أمام تقدم الدول الأفريقية. مع ذلك فإن القادة الفرنسيين يتحدثون عن تعاون وشراكة وتنمية (Coopération, Partenariat, Développement) مع أن الأوضاع الاقتصادية في تشاد وفي دول الفرنك سيفا تكفي مثالا للمأساة الناجمة عن هذه العملة الاستعمارية التي تمثل أهم جوانب الاستعمار الاقتصادي الفرنسي لتشاد.

**الجانب الثقافي**

أما فيما يتعلق بالجزء الثقافي فإنه يجب الإشارة إلى أن الاحتلال الفرنسي لم يكن منذ بدايته متوقفا على احتلال الأرض والسيطرة على ثرواتها فحسب؛ وإنما كان احتلالا ثقافيا في نفس الوقت؛ لأن عملية التحكم في العقول من خلال آليات التعليم ووسائل الإعلام المختلفة بالإضافة إلى المراكز الثقافية التي تلعب دورا كبيرا في عملية توجيه الرأي العام بهدف السيطرة على الأرض ومقدراتها فضلا عن قضايا الولاء والتبعية التي تتحقق بالعوامل ذاتها. وما يمكن ذكره هنا هو أن فرنسا حينما احتلت تشاد في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عمدت أولا إلى التخلص من حاملي الفكر النير في المجتمع التشادي فقامت بتصفية العلماء وتخريب مراكز التعليم بقوة السلاح كما حدث في عام 1917 حينما قام الفرنسيون بقتل أكثر من 400 عالم بمدينة أبشة، وكذلك قتل وتشريد علماء الحركة السنوسية في شمال تشاد وتخريب مراكز التعليم المنتشرة بشكل كبير في شمال تشاد (شاكر، 1972). وبعد ذلك فرض الفرنسيون لغتهم وما أرادوا للتشاديين أن يتثقفوا به. ولقد نجحوا إلى حد كبير على الرغم من الرفض الشعبي العارم للثقافة الفرنسية الوافدة التي تجذرت بمرور الوقت؛ لذا فمن السهل أن ترى اليوم تشاديا يخاطب تشاديا آخر باللغة الفرنسية نتيجة لعملية الفرنسة التي استمرت لعقود من الزمن.

**أدوات السياسية الفرنسية في تشاد**

تمر السياسة الفرنسية في تشاد عبر قنوات معقدة تتشابك فيها الأدوات السياسية بالأمنية والاقتصادية وحتى الثقافية وخلايا عديدة أخرى، وإن خلية فرنسا أفريقيا (Franç-Afrique) التي تتبدل فيها الرموز والخطط وحتى المسميات مع ثبات الأهداف الرامية إلى تثبيت أركان الهيمنة والسيطرة الفرنسية على تشاد ومقدراتها كما ينطبق الأمر ذاته على بقية الدول الأفريقية المفرنسة. وإن جميع تلك الأدوات المتداخلة التي تصب في نهاية المطاف في دائرة خدمة المصالح الفرنسية. وتبقى لعبة الشطرنج قائمة على الساحة التشادية كما في غيرها من البلدان الأفريقية خاصة تلك الدول الناطقة بالفرنسية بهذه الأدوات التي يتم تحريك كل منها وفق ما تراه فرنسا مناسبا في زمانه ومكانه. لذا فتارة يكون استخدام الأدوات السياسية في المقدمة وتارة تكون الأداة العسكرية في طليعة القصة، وهكذا دواليك. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن مثل هذه الأدوات تجعل فرنسا قريبة كل القرب من دوائر صنع القرار في تلك البلدان أو لنقل مراقبتها عن قرب بحيث تتحكم فرنسا في إدارة البوصلة وترجيح الميزان وفق ما يتماشى مع مصالحها الخاصة، مع العلم أنها لا تتردد في التدخل في أي شأن تشادي حتى وإن كان ذلك من صميم السيادة التشادية، وكانت قصة تغيير الدستور التشادي التي سبق ذكرها مثال واضح.

أما عن الأداة العسكرية فإن فرنسا تعتبر الدولة الأجنبية الأكثر استخداما للقوة العسكرية في القارة الأفريقية، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد نفذت فرنسا في ظرف وجيز أي في الفترة ما 2006-2016 وحدها سبعة عمليات عسكرية في أفريقيا بما فيها تشاد، وهو رقم قياسي يتجاوز مفاهيم العلاقات القائمة بين الدول إلى مفهوم السيطرة والهيمنة بجميع أشكالها.

ونظرا لعدة أسباب من بينها الموقع الجغرافي المميز في قلب القارة الأفريقية فإن فرنسا تعتبر تشاد ساحة مهمة لوجودها العسكري في أفريقيا، وكانت الحجة المصاغة في السنوات الأخيرة هي محاربة الإرهاب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد على غرار عملية سرفال وبرخان وغيرها من العمليات العسكرية.

أما عن الأدوات الاقتصادية فإن عملة الفرنك سيفا تعتبر أقوى أداة اقتصادية فرنسية تجعل فرنسا مسيطرة بشكل شبه كامل على الاقتصاد التشادي من حيث التوجيه والاستغلال على الرغم من الكلام المعسول عن الشراكة الاستراتيجية ووقوف فرنسا إلى جانب تشاد؛ إلا أنه في واقع الأمر فإن ما تقدمه فرنسا من معونات مالية ما هو إلا جزء يسير من تلك

الأموال التي تجنيها فرنسا من تشاد عن طريق هذه العملة الاستعمارية ومن ثم تأتي بشيء من الفتات في شكل ديون وقروض عالية الفائدة تكبل الاقتصاد التشادي وتزيد من المعاناة التي تعيشها تشاد. وللأسف لا أحد يتحدث عن هذا الموضوع الذي يجعل من تشاد بلدا فقيرا متخلفا رهينة للسياسات الفرنسية على مدار السنين. وما يمكننا قوله في نهاية المطاف هو السياسة الفرنسية في تشاد بطابعها الاستعماري خلقت آثارا واضحة على الدولة التشادية من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية وحتى الثقافية. فمن الناحية السياسية فإن التدخل الفرنسي اللا محدود يمس بمفهوم السيادة والاستقلالية الي تتمتع بها تشاد مع العلم أن السيادة والاستقلاللية ليست منحة فرنسية؛ وإنما هي فعل طبيعي يتمتع به الإنسان التشادي قبل الاحتلال الفرنسي.

وما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن الاحتلال الغربي لأفريقيا برمته أمر سيئ وجريمة في حق الإنسان الإفريقي لكننا حينما نجري مقارنة بسيطة بين الفرنسيين والإنجليز الذين تقاسموا معهم معظم الأراضي الأفريقية نلاحظ أن الإنجليز لم يفرضوا عملتهم الاستعمارية بعد سني الاستقلال ولم يتركوا خلفهم قواعد عسكرية بالقدر الذي عليه الحال مع فرنسا التي أسست قواعدها العسكرية وفرضت عملتها الاستعمارية وتدخلت حتى في أدق التفاصيل في شئون الدول الأفريقية، وإن خلية فرنسا-أفريقيا (France-Afrique) تختصر كل المسافات لفهم هذه السياسة المعقدة.

**نظرة مستقبلية**

كلنا يدرك جيدا بأن السياسة الفرنسية في تشاد مبنية من الأساس على أيدلوجيا استعمارية استغلالية تم تطبيقها بالفعل في فترة الاحتلال الفرنسي لتشاد في الفترة ما بين 1900-1960 ولا تزال معالم هذه الأيدلوجيا واضحة على جميع الأصعدة. ويبقى السؤال إلى متى تستمر فرنسا على مثل هذا النهج في ظل المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي إلى جانب تململ الشعوب الأفريقية من سياسات الفقر والقهر والتبعية. وما يمكن استخلاصه من ذلك يتمثل في أحد أمرين اثنين: أحدهما أن تتملص فرنسا من سياساتها الاستعمارية الاستغلالية بكل أنواعها وتلجأ إلى بناء علاقات تقوم على أساس الشراكة الحقيقية مع تشاد. ثانيهما، في حال لم تتخلى فرنسا عن هذا النهج المعهود فهذا يشير إلى خسارتها الساحة لصالح الفاعلين الدوليين الذين لديهم الرغبة في نسج علاقات وشراكة حقيقية مع تشاد الأمر الذي سيسهم دون شك في عملية التنمية التي لا تنفك بدورها عن مسألة السلام والاستقرار؛ لأنه لا يمكن لتشاد أن تخرج من دوامة الفقر والتخلف وهي تدفع نصف ثرواتها النقدية إلى الخزينة الفرنسية. وإن ما كشف عنه الرئيس ماكرون في الآونة الأخيرة من استراتيجية جديدة تتمثل في ضرورة بناء علاقات متوازنة ومسؤولة مع دول القارة الأفريقية لا يمكن أخذه في عين الاعتبار ما لم يطرأ تغيير حقيقي على أرض الواقع.

**الخاتمة**

في الواقع فإن مسئولية بناء تشاد وجعلها دولة مستقرة ونامية تقع على عاتق التشاديين بطبيعة الحال؛ لأنه لن تقوم أي دولة أو أي أمة أخرى بهذه المهمة نيابة عن أبناء تشاد، وتعتبر هذه من المسلمات؛ إلا أن الهيمنة الفرنسية في حد ذاتها تعتبر عائقا وتحديا لمسيرة التنمية المنشودة في هذا البلد. وهنا نتحدث عن مجموعة عراقيل كانت قد وضعتها فرنسا على مدار عقود ويتم تنفيذها عبر الأدوات المختلفة التي سبق ذكرها. فمن الناحية الفكرية الثقافية حينما احتلت فرنسا تشاد في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين عمدت على طمس المعالم الفكرية والثقافية التي ستسهم دون شك في تغيير وجه تشاد. ومن ذلك ما قامت به فرنسا ضد الحركة السنوسية في شمال تشاد في بداية القرن العشرين وكذا مجزرة الكبكب في عام 1917 وغيرها من الأحداث التي تركت فراغا فكريا كبيرا دفعت تشاد والمجتمع التشادي ثمنه في العقود اللاحقة، وأن الوضع الجديد الذي فرضته بما في ذلك اللغة الفرنسية التي لا تزال تعتبر في حد ذاتها معضلة؛ لأن الطفل سيصرف عقدا ونيف من

عمره من أجل أن يفهم هذه اللغة الغريبة عنه مجتمعيا ثم يحاول أن يفهم بها بعد ضياع سنين من عمره، فضلا عن البرنامج التعليمي الذي كان القصد منه في زمن الاحتلال معرفة القراءة والكتابة من أجل تغطية الخدمات التي يحتاج إليها المحتل الفرنسي لا أكثر، وللأسف لم يتغير البرنامج التعليمي المفرنس بشكل كبير حتى الآن، فلا زالت معظم المواد التعليمية تتحدث عن أوروبا وتاريخها وفلسفتها وآدابها وحروبها وتمجيد أبطالها في مقابل ضياع تاريخ تشاد وأبطالها وما إلى ذلك من محاولات ترسيخ الانحسار الفكري، وكان التشاديون يقولون "الْمَا عنده قديم ما عنده جديد" وقد ضاع قديم المجتمع التشادي إلا القليل منه.

أما عن العراقيل الاقتصادية فقصة الفرنك سيفا وحدها تعتبرقصة مؤسفة، فضلا عن قصة ملف البترول الذي بدأ في ستينيات القرن الماضي ولم ير النور إلا في عام 2003. وقد بدأت القصة حينما الرئيس التشادي الأسبق أنقارتا تومبالباي (N'Garta Tombalbaye) الذي كان يحلم بأن تكون تشاد بلدا منتجا للنفط على غرار دول الجوار فطلب من الرئيس الفرنسي وقتها الجنرال ديغول استقدام الشركات الفرنسية للتنقيب عن النفط في الأراضي التشادية، وبالفعل فقد جاءت الشركات الفرنسية وقامت بالمسح في أماكن مختلفة من تشاد لكن نتيجة التنقيب كانت سلبية حسب ما قيل للرئيس؛ لكنه لم يقتنع بتلك النتائج فاتجه إلى الأمريكان حيث تولت شركة كونوكو (Conoco) عملية البحث والتنقيب ولم تأخذ وقتا طويلا حتى أكدت وجود النفط وبكميات كبيرة قابلة للانتاج والتصدير(ماجرين، 2003) وكانت هذه العملية قد سرعت من توجه الرئيس تومبلباي نحو الأمريكان بعد ما قلت ثقته بالفرنسيين، لكنه فقد حياته في الانقلاب الذي وقع في عام 1975. وفي ذلك نشير إلى ما قاله السيد عُشر تورقودي، وهو سياسي تولى منصبا وزاريا في عهد تمبلباي حيث يشير إلى أن أحد الفرنسيين الذين كانوا في القصر الرئاسي قد حذر الرئيس من أن هذا الأمر سيكلفه ثمنا غاليا، لكن الرئيس رد عليه مازحا إن كانت تشاد تستفيد فلا شيء يهم (Le premier président de la République du Tchad). لكن الرئيس فقد حياته في الانقلاب الذي سبق ذكره ودخلت تشاد عقب ذلك في دوامة من الصراع المسلح ولم يعد ملف البترول إلى العلن بشكل جدي إلا في عهد الرئيس إدريس ديبي في أواخر تسعينيات القرن الماضي حيث عاد بالملف إلى الفرنسيين مرة أخرى وكان من نصيب شركتي إلف (Elf) وشيل (Shell)؛ لكن الشركتان انسحبتا في الأيام الأخيرة من جلسة التوقيع على بدء عملية استخراج النفط المقررة في 4 ديسمبر عام 2000 والتي بموجبها سيمول البنك الدولي المشروع بمبلغ 3.7 مليار دولار. وكاد هذا المشروع أن يفشل بسبب هذه العملية؛ لكن الحكومة التشادية استقدمت شركات أمريكية وماليزية ليتم ضخ أول برميل من النفط التشادي في 10 من أكتوبر عام 2003.

على كل فإن السياسة الفرنسية في تشاد بطابعها الاستعماري قد خلقت ردود أفعال شعبية عارمة مناهضة للوجود الفرنسي في تشاد كما خرجت مظاهرات عارمة في 14 من مايو عام 2022 مطالبة بالانسحاب الفرنسي من الأراضي التشادية. وإن هذه المواقف الشعبية التي رأيناها في دولة مالي وبوركينا وكذا في أفريقيا الوسطى والتي تأتي في ظل التحول الذي يشهده النظام الدولي تجعل فرنسا أمام خيارين واضحين: فإما أن تتخلى فرنسا عن السياسة الاستغلالية الاستعمارية والتحول نحو شراكة حقيقية بعيدة عن التدخل في الشئون الداخلية، وإما أنها ستخسر الساحة في أفريقيا، هذا ما يمليه الواقع في الوقت الحاضر.

**المصادر العربية:**

إبراهيم برمة أحمد، (2023)، أثر العلاقات الثقافية بين مملكة كانم برنو ومصر قديما وحديثا، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، العدد:16:2023، ص:189.

جيرومي توبيانا، (2007)، حرب تشاد – السودان بالوكالة وعملية دارفورة تشاد: ألأسطورة والحقيقة، المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف، ص: 16.

عبد الواحد محمد داود، (2017) أثر الإستعار الفرنسي على حضارة دولة تشاد وثقافتها- دار وداي نموذجا 1910-1960، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا قسم التاريخ، ص:57-67

محمد زكريا، (2022)، قواعد عسكرية دائمة، وعمليات متنوعة ... هكذا تفرض فرنسا وجودها شبه الدائم في تشاد، المركز الأفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، اسطنبول.

محمد صالح أيوب، (2008)، مظاهر الثقافة العربية في تشاد المعاصرة وتحديات العولمة، ط:1، القاهرة، ص: 32.

محمود شاكر، (1972)، مواطن اشعوب الإسامية في أفريقيا: تشاد، مؤسسة الرسالة،، ص:49

موسى يوسف عيسى إدريس، (2004)، جمهورية تشاد: الماضي والحاضر والمستقبل، قراءات إفريقية، ص: 197-199.

**المصادر باللغة الأجنبية:**

Alwihda. (2017, 25 Juin). *Tchad : La France est intervenue pour changer la constitution en 2005, selon Idriss Déby*, https://www.alwihdainfo.com/Tchad-La-France-est-intervenue-pour-changer-la-constitution-en-2005-selon-Idriss-Deby_a55529.html, 06.03.2023.

Boahen, A. A. (1987). *Histoire general de l'frique -l'Afrique sous domination coloniale,1880-1935.* UNESCO.

Chad Rock Art Gallery, https://africanrockart.org/chad/ 03.03.2023.

Eric, Jennings., (2014). *La France Libre Fut Africaine*. Paris: Perrin.

Géraud, M. (2003). *Le pétrole contre l'enclavement : un enjeu de la mondialisation au sud du Tchad,* https://journals.openedition.org/labyrinthe/308, 08.03.2023.

Goya, M. (2013). *L'intervantion Militaire Française au Tchad: 1969-1972,* Centre de Doctrine d'Emploi des Forces.

Kassambara, A. A. (2010). *La Situation Economique et Sociale du Tcahd de 1900 a 1960,* These soutenue en vue du Doctorat, Université de Strasbourg.

Lanne, B. (1993). *Résistances et mouvements anticoloniaux au Tchad (1914-1940),* Revue française d'histoire d'outre-mer.

Nicolas, A. (2015). *Le Franc CFA et le Développement de L'Afrique,* https://agriprofocus.com/upload/Le_FCFA_un_obstacle_pour_le_developpement1432203491.pdf.

Largest Countries in the World, https://www.worldometers.info/geography/largest-countries-in-the-world/, 26.02.2023.

Les échanges franco-tchadiens après 1960, https://www.ege.fr/infoguerre/2013/11/echanges-franco-tchadiens-apres-1960, 10.03.2023.

Le premier président de la République du Tchad Ngnartas Taublay après l'indépendance de 1960 à 1975, https://www.youtube.com/watch?v=oXWV9bg7OtQ, 11.03.2023.

Ostermann, S. O. (2011). *Analyse du discours de Dakar de Nicolas Sarkozy le 26 juillet, 2007.* Master Thesis in Universitetet I Oslo.

Sebastien, F. (2015), *The Relationship Between The Ottoman Empire And Kanem-Bornu During The Reign Of Sultan Murat III*. These soutenue en vue du Doctorat, Université de Bilkent.

World Atlas, Maps Of Chad, https://www.worldatlas.com/maps/chad, 25.02.2023.